



محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

الرئيس: السيد كوكان (سلوفاكيا)

ثم: السيدة الحمامي (اليمن)

(نائبة الرئيس)

ثم: السيد كوكان (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم،
وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/48/SR.16
26 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United
Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم، والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/48/3، الفصل السابع دال)؛ وA/48/24؛ وA/48/56-E/1993/6؛ وA/48/207، وA/48/289، وA/48/291، وA/48/293، وA/48/359، وA/48/462، وA/48/476، وA/48/484، وE/1993/50/Rev.1، وA/C.3/48/L.2-4).

١ - السيدة مبيلا نغومبا (الكاميرون): قالت إن الأحداث التي وقعت منذ نهاية الحرب الباردة قد وضعت البعد الاجتماعي للتنمية في صميم التعاون الدولي.

٢ - وفيما يتعلق بالعوامل التي تحول دون إسهام عدد معين من البلدان في عملية التنمية العالمية بشكل فعال، فإن الأرقام تتحدث عن نفسها بنفسها: إذ خلال السنة المنصرمة، راح ضحية الحروب والمجاعات ما يقارب ٥٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة في شرق أوروبا وفي القرن الأفريقي. وذكرت اليونيسيف أن سوء التغذية والأمراض والفقر تسبب وفاة حوالي ٣٥ ٠٠٠ طفل يوميا. وأما المسنون فسيكون عددهم ١,٢ بليون في نهاية الألف سنة الحالية. وهناك حقيقة تاريخية لا سابقة لها هي أن عشر الناس الآن من المسنين، وهذا يستلزم إعطاء هذه الفئة اليوم دورا أكبر داخل المجتمعات.

٣ - وعلاوة على العوامل السالفة الذكر، فإن تزايد البطالة وتدهور ظروف المعيشة عاملان يعرقلان عملية التنمية بصفة دائمة. وفي هذا الصدد، أشار الأمين العام مؤخرا بمناسبة اليوم العالمي للموئل إلى أن وجود مليون شخص من المشردين في العالم لا ينسجم مع مفهوم التنمية المستدامة. كما أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد ربط أيضا مسألة المستوطنات البشرية بمفاهيم حماية البيئة والتنمية المستدامة باعتماده برنامج عمل القرن ٢١ الذي يشدد على تحسين مستوى المعيشة في مناطق الاسكان الحضرية والريفية.

٤ - وقالت إن البلدان النامية ومن بينها البلدان الأفريقية تعاني كذلك من وطأة عوامل خارجية، مثل الشروط غير المواتية لمعدلات التبادل التجاري ورسوم خدمة الدين التي تحرمها من الموارد اللازمة لتنفيذ ومتابعة البرامج الاجتماعية. وأضافت أن عسر الموارد يحد أيضا من العمل الدولي: فعلى سبيل المثال بالنسبة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، خصصت الميزانية البرنامجية العادية لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية سابقا قرابة ٧٠٠ ٧٣٥ ٢ دولار فقط، كان منها ٣٧ في المائة لبرنامج خدمة المسنين و٦٣ في المائة للعمل لصالح الشباب والمعوقين.

(السيدة مبيلا نغومبا، الكامبيرون)

٥ - واستطردت المتحدثة قائلة إنه نظرا لحجم الصعوبات المواجهة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، فإن الوفد الكامبيروني يرحب بإنشاء إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في إطار إعادة تشكيل القطاعين الاجتماعي والاقتصادي بالأمانة العامة. وأضافت أنها تأمل بأن تبدي هذه الإدارة، ولا سيما شعبتها المعنية بالسياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، الأولوية التي تستحقها القضايا الاجتماعية في منظور التنمية العالمية. وذكرت أنها تود أيضا أن ترى تعزيز لجنة التنمية الاجتماعية التي طالما أسهمت عبر السنين في توعية المجتمع الدولي وتعبئته لصالح البرامج الموضوعية لأضعف فئات السكان (وهي المعوقون والشباب والمسنون)، ولحماية الأسرة. وفي هذا الصدد، ينبغي زيادة الاهتمام بالنساء المعوقات اللواتي مازلن في وضع هامشي حتى الآن.

٦ - ورحبت ممثلة الكامبيرون بالاقترح الذي طرحه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/48/1) وهو عرض تصور الأمم المتحدة لمفهوم التنمية على النحو الذي سيرد في خطة التنمية التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين بشكل تقرير استهلاكي. وقالت إن الكامبيرون تأمل أن تحدد هذه الخطة الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية للسلم والأمن الدوليين، وأن توجه عمل الأمم المتحدة مستقبلا في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي اللذين ينبغي أن يكونا محور كل الجهود الانمائية.

٧ - وأفادت المتحدثة بأن الوفد الكامبيروني يوصي باعتماد قواعد لمساواة المعوقين في الفرص - وهي إحدى النقاط الهامة في مناقشات الدورة الثامنة والأربعين - فهي تتيح للدول فرصة الالتزام أخلاقيا وسياسيا بمصالح فئة اجتماعية وضعها الجهل والاهمال والخرافات بمعزل عن التقدم. كما أن وفدها يؤيد تعيين مقرر خاص يكلف بمتابعة تنفيذ هذه القواعد. ويرى وفدها تمويل أعمال هذا المقرر من الميزانية العادية. وقالت إنها ترحب كذلك باقتراح إنشاء وظيفة أو عدة وظائف للاستشارة الأقاليمية بغية تقديم المعونة التقنية للدول، ولا سيما للبلدان النامية.

٨ - وتابعت ممثلة الكامبيرون قائلة إنه يترتب على المجتمع الدولي صياغة استراتيجية طويلة الأجل للاستجابة لبرنامج العمل العالمي، المتعلق بالمعوقين حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. كما أن الوفد الكامبيروني يرحب بالأعمال التي أنجزها فريق الخبراء الذي اجتمع في فانكوفر في ١٩٩٢ لاستكمال وضع هذه الاستراتيجية، وهذا يستوجب من شتى الدول المساهمة أيضا بإبداء آرائها.

(السيدة مبيلا نغومبا، الكامبيرون)

٩ - وفضلا عن ذلك، تؤيد الكامبيرون التحضير لبرنامج عمل عالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وتوافق على مطالبة الأمين العام بمواصلة صياغة هذا البرنامج، وبمطالبة الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المعنية بوضع برامج عمل وطنية بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب في عام ١٩٩٥.

١٠ - وقالت كذلك إن وفد الكامبيرون يؤيد أيضا فكرة ربط الذكرى السنوية العاشرة لليوم الدولي للشباب بالاحتفال بالسنة الدولية للأسرة الذي سيفتتح في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. كما أن وفدها يحيي الجهود التي يبذلها منسق السنة الدولية للأسرة لتوعية الرأي العام في هذا الشأن وتعبئته.

١١ - وفيما يتعلق بالمسنين، مازالت الكامبيرون تدعم خطة العمل الدولية للشيخوخة المعتمدة عام ١٩٨٢، والاعلان المتعلق بالشيخوخة، ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالمسنين لعام ١٩٩١ الهادفة الى تشجيع الحكومات على إدراج تدابير لصالح كبار السن في برامجها الانمائية. وقالت إنه يجدر في هذا الصدد ذكر الدور الذي من المقرر أن تضطلع به الأهداف العالمية حتى عام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالشيخوخة وفيما يتصل بتحديد غايات وطنية وتعزيز التعاون الدولي ووضع برامج مجتمعية.

١٢ - وقالت إنه نظرا لتدهور ظروف المعيشة في العالم، ينبغي على المجتمع الدولي أن يحرص على وضع تصورات جديدة. ولذلك فإن الوفد الكامبيروني يؤيد الجهود المبذولة حاليا من أجل عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية في ١٩٩٥ في كوبنهاغن تحدث السيد سومافيا عن عملية التحضير له. وبرأي الوفد الكامبيروني أنه لا مناص من الحرص على المشاركة الكاملة للبلدان النامية في هذه القمة وعلى التحضير لها، والعمل على إنشاء لجان وطنية لهذا الغرض، وتعبئة الأموال الضرورية لمجمل الأنشطة المرتبطة بهذا الحدث، وتخصيص جزء كبير من الموارد اللازمة من الميزانية العادية أسوة بالمؤتمرات المماثلة.

١٣ - وتابعت قائلة إن الكامبيرون تؤيد أيضا الجهود التي تبذلها إدارة الإعلام لتحسين التعريف بالموضوعات الرئيسية للقمة، وهي تأمل في تشجيع اشتراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية في المرحلة التحضيرية. وقالت إنها بوصفها عضوا في مكتب اللجنة التحضيرية للقمة تؤكد استمرار الكامبيرون في أداء المهمة التي عليها تماما.

١٤ - السيد موهيكا (كوبا): قال إنه منذ اعتماد القرار ٩٢/٤٧ المتعلق بالدعوة الى عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية، أصبح البعد الاجتماعي للتنمية في صميم شواغل المجتمع الدولي، وبعد أن ظل الانسان

طويلا محل تجربة المؤسسات والسلطات الاقتصادية والسياسية التي تحكمت في وجوده باسم
النظريات

(السيد موهيكا، كوبا)

المجردة وعملت على إحالته الى مجرد وحدة إحصائية، على الانسان أن يصبح الآن من جديد موضوعا وهدفا لعملية التنمية في آن واحد.

١٥ - ويتعين من الآن تقييم السياسات والخيارات الاقتصادية طبقا لمواقفها المتعلقة بالاستجابة للاحتياجات المادية والروحية لمجموع السكان. وينبغي في هذا المبدأ - وهو حاسم في السلم والديمقراطية واحترام حقوق الانسان - أن يسري سواء على السياسات الوطنية أو على الاستراتيجيات الدولية للتنمية. ولذلك يتعين التشكيك بجدارة في النماذج الاستراتيجية التي أقامت حالات الظلم الوطني والدولي وما يرتبط بها من آفات اجتماعية ترهق الانسانية في فجر العهد الألفي الجديد.

١٦ - واستطرد قائلاً إن أي نظام يحمل عدم المساواة والظلم الصارخين لا يمكن اعتباره فعالاً. وتساءل ما هي أهمية درجة الثروة التي حققتها بعض البلدان، ومعدل النمو الاقتصادي، ودرجة ديمقراطية المؤسسات، عندما يسود التمييز العنصري وكراهية الأجانب، وحين يكون ملايين البشر بدون عمل وبدون مأوى ولا يأكلون ما يسد رمقهم، وحين يخضع ملايين الأطفال لاستغلال غير إنساني في الأرياف وفي المصانع وفي القطاعات المربحة للإباحية ودعارة الأطفال، وعندما يباع آخرون بصورة غير شرعية لأغراض التبني وحتى بهدف بتر أعضائهم الحيوية.

١٧ - وفي هذا السياق تود كوبا أن تشارك بنشاط في عملية التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيقدم للمجتمع الدولي فرصة النظر بعين جديدة الى الأسباب الحقيقية للحالة الاجتماعية المؤسفة التي يتسم بها العالم اليوم، وفرصة اتخاذ قرارات جريئة. ولا يعني الأمر الآن، كما هو متعارف عليه عادة، وضع مجموعة ثوابت سلبية دون بذل جهود حقيقية للتواصل. وعلى الدول التوجه الى القمة بروح بناءة وبعزم سياسي على التوصل الى نتائج ملموسة.

١٨ - وللقمة حقاً موضوعات رئيسية ترمي الى تقليص الفقر، وتنمية العملات المنتجة وتحقيق الاندماج الاجتماعي. فعلى الصعيد الوطني، تعني عملية انجاز هذه الأهداف الثلاثة تصحيح الاختلالات المرتبطة بنظام اقتصادي دولي غير رشيد، وإزالة الفوارق المتزايدة بين بلدان الشمال الثرية وبلدان الجنوب المعوزة. وقال إن الثمن الاجتماعي الهائل لهذه الاختلالات يتضح من الفقر والامية والافتقار الى النظافة الشخصية، وهجر الأطفال، والبطالة، والمعدلات المرتفعة للوفيات، واستحكام الأمراض القابلة للشفاء، مثل حمى المستنقعات والكوليرا التي ظهرت من جديد في افريقيا وأمريكا اللاتينية على التوالي.

(السيد موهيكا، كوبا)

١٩ - وقال إن السياسات ذات الطابع الليبرالي الجديد في نظر الوفد الكوبي قد جعلت من الصعوبة جدا بلوغ هدف المساواة الاجتماعية، وأفضت الى تفاقم الأزمة الاقتصادية، وحكمت الهياكل الاجتماعية والسياسية والثقافية للدول، وبذلك فتحت الطريق أمام الاضطرابات الاجتماعية.

٢٠ - واستطرد قائلا إن دليل ذلك هو أننا نشهد في البلدان الصناعية وفي البلدان النامية على السواء ما ساد من عواقب خطيرة في الميدان الاجتماعي. فمعدلات البطالة المرتفعة والتهميش المتزايد لطبقات واسعة من السكان قد أسفرا عن ظواهر منذرة شتى (المنازعات الاثنية، والمواجهات العنصرية، وكره الأجانب، وأعمال العنف من الفاشيين الجدد). وهذه هي عواقب الاستراتيجيات والطرائق والسياسات التي أدت بسبب عدم منحها الانسان المكان اللائق به الى تأخير التنمية الاجتماعية التي استهدفت هذه الاستراتيجيات تعزيزها.

٢١ - ولا مناص من القيام بإجراء يكون أساسه العدل والتضامن البشري، ويشجع التعاون بين الدول، ويستفيد من مساعدة المؤسسات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة، بشرط أن لا تقتصر هذه المساعدات المتعلقة بالعالم النامي بظروف غير عادلة تساهم في تفاقم المشاكل الاجتماعية. وإذا أريد القضاء على التحديات الراهنة والمقبلة، فلا بد أيضا من ترقية القطاع الاجتماعي والاقتصادي داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٢ - وأعرب ممثل كوبا عن أسفه لأن التقرير الذي عنوانه "دراسة الحالة الاجتماعية في العالم" (E/1993/50) لا يستجيب لتوقعات العديد من الوفود ومنها وفده لما كان يلزم بذله من جهد في جميع المعطيات الآتية من كيانات أخرى. ويجدر مستقبلا اللجوء الى تحاليل أكثر استفاضة، وموضوعة بطريقة أكثر استقلالا.

٢٣ - وقال إن الوفد الكوبي يشير الى أن كوبا قد اختارت لنفسها منذ ما يزيد على ٣٠ سنة نموذجا للتنمية يلي الاحتياجات المادية والروحية لسكانها ويقوم على أساس التوزيع العادل والمنصف للثروات. ولذلك فرغم أن انتاج الفرد في كوبا يقل ١٠ مرات عن انتاج الفرد في البلدان الصناعية السبع الأكثر تقدما، فإنها نجحت تماما بل وتفوقت على هذه البلدان في بلوغ انجازات في ميداني الصحة والتعليم. وهذا النموذج الانمائي لم يفسح المجال فقط لتلبية الاحتياجات الأساسية في ميادين الصحة والتغذية والعمالة والتنمية الثقافية، وإنما شجع كذلك على الحرية الاجتماعية والديمقراطية السياسية، بفضل مشاركة شعبية واسعة.

(السيد موهيكا، كوبا)

٢٤ - وقال إن صلابة المشروع الكوبي تكمن بالتحديد في فعاليته الاجتماعية التي صمدت اليوم أمام الأزمة الاقتصادية الدولية التي أصابت العالم المتخلف بشدة، وأمام ما شهدته كوبا من ذلك الإجراء الاجرامي الظالم غير الشرعي، ألا وهو الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا.

٢٥ - وحيث أن كوبا أثبتت أن التنمية الاجتماعية تستطيع أن تسبق التنمية الاقتصادية بل وأن تحركها، فإن كوبا تعلق آمالها على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتتمنى له النجاح بحرارة.

٢٦ - السيدة كنودسن (النرويج): قالت إنها، رغم تشديدها على أهمية صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالمعوقين - كبرنامج العمل العالمي، والإطار المرجعي للاستراتيجية الطويلة الأمد، والقواعد لتكافؤ فرص المعوقين - تلاحظ أن عقد الأمم المتحدة للمعوقين لم يؤت النتائج المرجوة منه. ومن هنا تبرز الحاجة إلى متابعة الجهود المضطلع بها طالما أن الأهداف المرسومة لم تتحقق بأكملها. وأضافت أنها تشير إلى أنه، إذا كان بإمكان الأمم المتحدة تسهيل عملية التقدم، فإنه يقع على عاتق الدول بالدرجة الأولى توفير الفرص المتكافئة للجميع. ومن أجل ذلك، فإنه من المستحسن أن تنشئ الحكومات لجانا وطنية تضم ممثلين عن منظمات المعوقين، مثلما تنص عليه المادة ١٧ من القواعد.

٢٧ - وقالت المتحدث أيضا بأن النرويج قامت، من جانبها، بتنفيذ برنامج عمل للمعوقين وهو على وشك الانتهاء، ولكن سيعاد النظر فيه للفترة ١٩٩٤-١٩٩٧. وإن الخطة النرويجية تحدد أهداف السياسة العامة وتنطوي فضلا عن ذلك على نحو من ٩٠ تدبيرا محددا تتعلق بمختلف الوزارات. إن وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية تعيد النظر بانتظام في برنامج العمل، الذي يُشرف المجلس الوطني للمعوقين على تنفيذه بالإضافة إلى ذلك.

٢٨ - وأضافت المتحدثه بأن الألعاب الرياضية الأولمبية لشتاء عام ١٩٩٤ ستجري في ليلهامر، في النرويج، وستتبعها الألعاب الرياضية الشتائية للمعوقين. وفي هذه المناسبة، تعمل البلدية على توفير التسهيلات اللازمة لراحة المعوقين في المدينة.

٢٩ - ومضت المتحدثه إلى القول بأن المسنين يستفيدون أيضا من التدابير المتخذة لفتح المجتمع لمنفعة المعوقين. وفي النرويج، تبذل جهود قصوى بغية تسهيل اشتراك المسنين في اتخاذ القرارات وفي أنشطة التسلية. وعلى وجه العموم، يجري السعي إلى جعل مجموع المجتمع يستجيب على قدر طاقته لحاجات الجميع وأن لا يستبعد أحد من ذلك. وترغب النرويج في أن تدرج مسألة ظروف حياة المعوقين في جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي المزمع عقده في عام ١٩٩٥ في كوبنهاغن. وهي ترغب أيضا في أن يتضمن

(السيدة كنودسن، النرويج)

جدول أعمال مؤتمر بيجين المعني بدور المرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥، الحاجات المحددة للنساء المعوقات.

٣٠ - وفي الختام، قالت المتحدثة إنه يجدر مواصلة الجهود على المستوى الدولي لتعزيز اندماج المعوقين، والحرص على تطبيق قواعد تكافؤ الفرص للمعوقين، التي لا تتمتع بالقوة الالزامية تطبيقاً فعلياً. وينبغي أن يساعد نظام الرقابة المنصوص على إنشائه على تحقيق هذا الهدف. فاندماج المعوقين من شأنه أن يكون إثراء للمجتمع بأسره كما لكل عضو من أعضائه.

٣١ - السيدة بامفيلوفا (الاتحاد الروسي): قالت إن التحولات التي حصلت في أوروبا الشرقية أوجدت عقبات بالغة في وجه التنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، فإن وفد الاتحاد الروسي يؤيد استنتاجات المؤتمر الرابع والثلاثين لوزراء الشؤون الاجتماعية الأوروبيين، ومفادها أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية يتوقف على وجود نظام فعال للحماية الاجتماعية يكون منسجماً مع القواعد الدولية في هذا المجال.

٣٢ - وتابعت المتحدثة تقول بأن إدراج بند يتعلق بالمساعدة التي ينبغي تقديمها إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في جدول أعمال القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ سيكون دليلاً على وجود إرادة لدى المجتمع الدولي لمساعدة هذه البلدان على تسوية مشاكلها الاجتماعية وعلى تضامنه معها في هذا المجال. وإن المساعدة التقنية التي تُقدم في الوقت اللازم، أي في الوقت الحاضر، إلى بلدان أوروبا الشرقية، بما فيها الاتحاد الروسي، ستساعد هذه المنطقة من العالم على إعادة إيجاد توازنها.

٣٣ - وأضافت المتحدثة أن التحولات التي حدثت وهي تكتفي بأن تذكر منها تحرير الأسعار، وإلغاء التخطيط، وإدخال نظام ضريبي جديد، قد كانت مصحوبة في الاتحاد الروسي، بانخفاض بليغ في القوة الشرائية للسكان. ويستمر مستوى الحياة لهؤلاء السكان في الانخفاض. وبكل أسف، فإن الحكومة لم يكن بمقدورها أن تخفف من حدة الصدمة التي أحدثتها هذه التحولات الاقتصادية، وذلك بالرغم من التدابير التي اتخذتها في المجال الاجتماعي. وقد بلغ التضخم مبلغاً أصبح من اللازم معه إعادة النظر بصورة دورية في مبلغ المعاشات وغيرها من الاستحقاقات من دون أن يؤدي ذلك إلى التعويض عن الانخفاض في القوة الشرائية. وفي إطار كهذا، يفقد الناس الثقة بالمستقبل، ولا سيما أن الحالة تتغير سريعاً جداً، بل أسرع مما يلزم، لكي يتمكن الفرد من التكيف معها.

٣٤ - ومضت المتحدثة إلى القول إنه ينبغي تحليل الأحداث التي جرت في موسكو في تشرين الأول/أكتوبر الفائت في هذا السياق بالذات. ويجب في الواقع أن تؤخذ في الاعتبار الآثار الاجتماعية للإصلاحات.

(السيدة بامفيلوفا، الاتحاد الروسي)

وعلينا أن ندرك بأن المعارضة لهذه الاصلاحات من جانب جزء من السكان لا ترجع إلى اعتبارات من النوع الايديولوجي بل إلى ما استجده النظام الجديد من الآلام. وتشير جميع الدلائل إلى أن الاصلاحات الاقتصادية ليست دواء لجميع الأدواء.

٣٥ - وأردفت المتحدثة تقول بأنه يوجد في روسيا، حالياً، العديد من الظواهر المتوازية. ففضلاً عن انخفاض مستوى المعيشة لغالبية السكان، فإنه ينبغي الإشارة إلى اتساع الفجوة بين مستويات الدخل الذي يزيد باطراد. وهكذا، ففي عام ١٩٩١، كانت النسبة بين الدخل الأدنى والدخل الأعلى من ١ إلى ٢. وأصبحت هذه النسبة الآن من ١ إلى ٧ ونصف. وباتت المناطق الفقيرة أكثر فقراً والمناطق الغنية أكثر ثراءً. وينبغي أن تعرف كذلك بأن الفقر يمس بنوع خاص الأسرة التي تضم أطفالاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص المنتمين إلى أكثر القطاعات إنتاجية، ولا سيما الكوادر، هم الذين يتقاضون أسوأ المرتبات وهذا من غرائب المفارقات. وأدى كل ذلك إلى هجرة الأدمغة وإلى نقص الامكانيات الفكرية للبلد. فهذه المشاكل يجب حلها بدون أي إبطاء. وهناك أيضاً مشكلة البطالة، التي تمس على نحو خاص النساء اللواتي تلقين تدريباً رفيع المستوى أو متخصصاً.

٣٦ - وقالت المتحدثة إنه، ليس مستغرباً في مناخ كهذا، أن تشهد بروز أشكال جديدة من الخدمات الاجتماعية ونظم جديدة للحماية الاجتماعية مستقلة ذاتياً تستعين بمشاركة المواطنين النشطة.

٣٧ - وأضافت المتحدثة أن الأولويات، في موضوع السياسات الاجتماعية، هي على النحو التالي: إيجاد الاستقرار في مستوى معيشة السكان، ومكافحة البطالة، وكفالة حد أدنى للدخل، وتسهيل التكيف النشط للسكان مع ظروف السوق الجديدة، وضمان الحماية الاجتماعية للسكان، والعمل على أن يكون السكن مضموناً للجميع.

٣٨ - وفيما يتعلق بالسياسة إزاء المعوقين، قالت المتحدثة بأن الحكومة قد بدأت بوضع مجموعة من الأحكام التشريعية، وخصوصاً نظام المساعدة الاجتماعية الذي يأخذ في حسابه القواعد التي وضعتها الأمم المتحدة في هذا المجال. غير أن قلة الموارد تؤخر وضع هذه الأحكام موضع التنفيذ.

٣٩ - وقالت المتحدثة أيضاً بأنه قد جرى اتخاذ تدابير في الاتحاد الروسي في إطار السنة الدولية للأسرة. وهكذا، فقد وضعت الحكومة خطة وطنية لمصلحة الأطفال تستعيد فيها المبادئ المعلنة في الاعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه. وأخيراً، فقد أنشئ أيضاً مرفقاً لخدمة الأسرة الكثيرة العدد.

(السيدة بامفيلوفا، الاتحاد الروسي)

٤٠ - وتابعت المتحدثة تقول إنه في الوقت الحاضر، لا يستطيع نظام الحماية الاجتماعية في روسيا أن يعمل إلا ببطء، بسبب الظروف الحالي. وإن السكان يؤيدون الإصلاحات مدركين أنه لا يوجد أي سبيل آخر، ولكن هذه الإصلاحات ينبغي لها أن تكون إصلاحات رشيدة.

٤١ - وختمت المتحدثة كلامها قائلة بأن ممثل روسيا يأمل أن يكون مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الفرصة المناسبة للبحث عن أشكال جديدة للتعاون الدولي في مواجهة المشاكل الاجتماعية التي يسلم منها أي بلد من بلدان العالم.

٤٢ - السيدة رايكو أوكي (اليابان): أشارت إلى أن التنمية الاجتماعية يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية. وقالت إن نوعية الحياة، في اليابان، ليست شعارا دعائيا بل هدفا تشترك في جميع قطاعات المجتمع تقريبا. ولهذا السبب، فإن الوفد الياباني يؤيد كثيرا عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي دعي إليه في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. وسيكون هذا المؤتمر فرصة لاستعراض انجازات الأمم المتحدة منذ اعتمادها، في عام ١٩٦٩، للإعلان بشأن التنمية الاجتماعية، ولدراسة التطلعات لفجر القرن الحادي والعشرين. ويأمل الوفد الياباني بأن يركز مؤتمر القمة، لدى تحليله للموضوعات الثلاثة الكبرى المعتمدة - وهي الفقر، والعمالة، والتكامل الاجتماعي - على أمن الأفراد بدلا من أمن الدول. وسيكون التضامن بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أمرا أساسيا لنجاح مؤتمر القمة، الذي ينبغي الاعداد له بروح براغماتية، وفقا للأفكار التي أعرب عنها في التوافق الذي تم التوصل إليه في داكارتا، تجنبا من أن يتحول إلى مجرد خطب بلاغية دون جدوى.

٤٣ - وأشارت المتحدثة إلى أهمية خطة العمل الدولية للشيخوخة، وقالت إن الشيخوخة هي في طريقها لأن تصبح واحدا من أكثر المشاكل الخطيرة للمجتمعات الحديثة. ففي عام ١٩٩٣، كان ١٣,٥ في المائة من اليابانيين يبلغ عمرهم ما يزيد على ٦٥ عاما ويحتمل أن تبلغ هذه النسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠٢١. ولقد جهزت اليابان نفسها بخطة عمل وطنية - هي الخطة الذهبية للمسنين - الهادفة إلى تحسين ظروف حياة أعضاء هذه المجموعة. ولا ينبغي للمجتمع أن يقصي المسنين، بل على العكس من ذلك عليه أن ينتفع من خبرتهم ومن حكمتهم. ويمكن أن يكون تبادل المعلومات والخبرات بين البلدان مفيدا في هذا الصدد.

٤٤ - ومضت المتحدثة إلى القول بأن اليابان شديدة التأيد لقواعد تكافؤ الفرص للمعوقين إذ، كما قال الأمين العام في تقريره عن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، "سيكمن التحدي الرئيسي الذي يواجهه فترة ما بعد العقد في اعتماد أنشطة تعود بالنفع المباشر على الأشخاص المصابين بحالات عجز" (A/48/462، الفقرة ٧) وإن اليابان حريصة جدا على أن تتحقق أهداف العقد وهي تعتبر أنه من الضروري

(السيدة رايكو آوكي، اليابان)

تأمين المتابعة للعقد حتى يتم تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي على نحو كامل. وقالت المتحدثة بأن اليابان قد وضعت، في عام ١٩٨٢، برامج طويلة الأجل استتبعتها، في عام ١٩٨٧، برسم أهداف ذات أولوية للنصف الثاني من العقد. وأعيد النظر في هذه البرامج عام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالفترة التي تلي العقد؛ وهي برامج تهدف إلى تحسين تعليم وتدريب المعوقين، وإلى إيجاد العمالة لهم، وإلى تحسين رفاههم وظروف حياتهم، وتسهيل دخولهم حقل التجارة، واشتراكهم في أنشطة الألعاب الرياضية، وأنشطة التسلية والثقافة، وتعزيز التعاون الدولي من أجل هذا الهدف. وكانت اليابان واحدا من المشتركين بتقديم اقتراح اعلان عقد آسيا - المحيط الهادئ للمعوقين.

٤٥ - وتابعت المتحدثة تقول إنه نظرا لأهمية الأسرة، التي هي الخلية الأساسية للمجتمعات، فإنه من الجوهري أن نضع في الحسبان بشكل كامل، في إطار السنة الدولية للأسرة، في الوقت نفسه ضرورة احترام حقوق الانسان وتنوع الأشكال التي تكتسيها الأسرة وكذلك تطور أنماط الحياة العائلية. وقالت المتحدثة أيضا بأن اليابان تؤيد اقتراح تنظيم اجتماعات مشتركة بين المؤسسات في إطار نطاق منظومة الأمم المتحدة، بغية ضمان التعاون الذي لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق نجاح السنة الدولية.

٤٦ - وخلصت المتحدثة إلى القول بأن النمو الاجتماعي إنما هو هدف ينبغي السعي إليه في جميع أنحاء العالم من أجل إيجاد الظروف التي يستطيع فيها الجميع، ولا سيما المسنين والمعوقين، أن يتمتعوا بالصحة والأمن وأن يندمجوا في الحياة الاجتماعية، ولذلك، فإن الحكومة اليابانية ستشارك بشكل نشط في الإعداد لمؤتمر القمة العالمي.

٤٧ - السيد عبد الله (الهند) قال إن بلاده قد تمكنت، على مر القرون، من الحفاظ على تنوعها الذي يشكل ثراءها وتمكنت من التوفيق، بصفة خاصة منذ الاستقلال، بين التقاليد والعصرية. وفي هذا الصدد، فإن تجربة الهند تنطوي على فائدة خاصة للمجتمع الدولي.

٤٨ - وقال إن الهند تضم عددا كبيرا من الطبقات والقبائل التي تجد نفسها، لأسباب تاريخية، محرومة من الناحية الاجتماعية، ولكن الدستور الهندي يضمن لها، مع ذلك، حق تمثيلها في الأجهزة التشريعية والهيئات الحكومية والحصول على العمل في القطاع العام. كذلك، فإن دستور الهند يكفل الحقوق الأساسية للأقليات، وبصفة خاصة، حق أن تكون لها مؤسسات تعليم خاصة بها. وتحرص الدولة على ألا تكون هذه الأقليات محل تمييز بأي شكل من الأشكال. ومن جهة ثانية، فقد اعتمد البرلمان قانونا خاصا بتشكيل لجنة وطنية للأقليات أنيطت بها، بوجه خاص، مهمة ضمان احترام الحقوق التي يعترف بها الدستور والقوانين لهذه الأقليات.

(السيد عبد الله، الهند)

٤٩ - ومضى قائلا إنه قد أحرز تقدم كبير في الهند بشأن ادماج المرأة في عملية التنمية واتخذت تدابير تشريعية وإدارية في هذا الصدد. وقال إن مركز المرأة قد تحسن كثيرا خلال الـ ٢٠ سنة الماضية. وأضاف إن الحكومة تعمل جاهدة من أجل التنمية الكاملة لقدرات المرأة بفضل برامج للتدريب وإنشاء أنشطة اقتصادية جديدة.

٥٠ - وقال إنه فيما يتعلق بالأطفال، وضعت الهند في ١٩٧٧ و ١٩٧٨ أوسع برنامج موجود في العالم لصالح تنمية الطفل بشكل عام، ويُعرف هذا البرنامج باسم الخدمات المتكاملة لنماء الطفل.

٥١ - ومضى قائلا إن الهند تعتبر أن الحق في التنمية هو حق أساسي. وإن المجتمع الذي يسعى لحماية حقوق الفرد وكرامته وحرية يتعين عليه أيضا أن يهتم برفاهيته الاقتصادية. ومن أجل ذلك فإن الهند قد وضعت بنجاح، منذ الاستقلال، برنامجا من أوسع البرامج الموجودة في العالم لصالح المحرومين. وإن هذا النجاح قد تمت الإشارة إليه في تقرير الحالة الاجتماعية في العالم، ١٩٩٣. وفي هذا الصدد، لاحظ ممثل الهند أن تعليق المساعدة على بعض الشروط ينال من سيادة الدول، وأنه بتسييسه لنظام المعونة بشكل عام، يخالف الأهداف التي يتوخاها الجميع، ألا وهي مكافحة العوز والجوع، والمرض والأمية.

٥٢ - وقال إنه إذا كانت الهند قد حصلت على درس في مكافحتها للفقر، فهذا الدرس هو أن الفقر مشكلة معقدة لا يوجد لها حل واحد. وفي الهند، يلاحظ أن برامج مكافحة الفقر التي تعطي نتائج جيدة هي تلك التي ينفذها السكان بشكل ذاتي. وأضاف أن الحكومة تقوم بالمبادرات. وإن دورها يتمثل بصفة خاصة، في العمل على اعتماد قوانين بشأن إصلاح النظام العقاري، وتحقيق اللامركزية لأجهزة اتخاذ القرارات، وضمان مشاركة النساء والجماعات المستضعفة وإيجاد الموارد المالية اللازمة للبرامج المعنية بمكافحة الفقر. وبشكل عام، إن تنمية الموارد البشرية هي الهدف النهائي للخطة الثامنة للتنمية في الهند. وإلى هذا الهدف تتجه التدابير التي تتوخاها الحكومة في المجالات التالية: خلق فرص العمل، والحد من السكان، ومحو الأمية، والتعليم، والصحة، وتوفير المياه الصالحة للشرب، والغذاء. وإذ تعرف الحكومة الهندية من خلال التجربة أن برنامجا من هذا النوع لا يكون فعالا إلا إذا شارك فيه السكان، فإنها تنوي إشراك الجماعات المحلية في تنفيذ الخطة الخمسية الثامنة. وفي هذا الصدد، لاحظت الحكومة الهندية أن مؤسسات الجماعات المحلية التي تعطي أحسن النتائج هي تلك التي يديرها المستفيدون والتي يجب أن تقدم الحساب إلى المجتمع المحلي، والتي تتمتع باستقلال ذاتي، والتي تعمل بالتنسيق مع هيئات أخرى في الاقليم وبشكل عام، تشجع إدماج مختلف قطاعات المجتمع. أما الحكومة، فإنها تقوم بتسهيل مشاركة السكان في أنشطة التنمية من خلال إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة، وبصفة خاصة، في المناطق الريفية.

(السيد عبد الله، الهند)

٥٣ - ومضى قائلاً إنه في هذه الفترة من التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والذي تنوي الهند المشاركة فيه بشكل فعال، يرغب وفد الهند في التأكيد على بعض النواحي الأساسية التي تقلق البلدان النامية. ويود الوفد التأكيد، بصفة خاصة على ضرورة قيام تعاون حقيقي فيما بين البلدان. وفي هذا الصدد، فإن ربط المساعدة بشروط يخالف الهدف المرجو. كذلك، فإنه لمن الهام أن لا تكون البلدان النامية ضحية سياسة تتخذ طابع الحماية أكثر فأكثر. فينبغي أن يسهل المجتمع الدولي نقل التكنولوجيا والموارد الى البلدان النامية بشروط ميسرة.

٥٤ - وقال إن السنة الدولية للأسرة وكذلك برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين يعطيان أن الفرصة للدول الأعضاء لوضع خبراتها المشتركة في هذه المجالات. وقال إن تخصيص الموارد المناسبة لتحقيق برامج لصالح الأشخاص المعوقين هي مسألة ضرورية بصفة خاصة. وقال إن جنوب آسيا تحظى بمساعدة في هذا الصدد في نطاق التعاون الاقليمي وكذلك بمساعدة من المنظمات غير الحكومية. وقال إن القرن الـ ٢٠ يشرف على نهايته وسيبدأ قرن جديد عما قريب، وقد حان الوقت لبعث الأمل. وإن عام ١٩٩٥، الذي سيكون عام مؤتمر القمة العالمي، ينبغي أن يكون فرصة هذا الأمل.

٥٥ - السيدة انكهتسييتسيج (منغوليا): لاحظت أنه رغم تحول المناخ السياسي العالمي، لا تزال الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في العالم تثير القلق، كما يظهر ذلك من تقرير الحالة الاجتماعية في العالم، ١٩٩٣ ومن تقرير الأمين العام حول تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب (A/48/56)؛ وعلاوة على ذلك، هناك أخطار جديدة تهدد الأمن العالمي. وقالت إن السلم والأمن لا يمكن ضمانهما في غياب التنمية. ومن المسلم به اليوم أن التنمية لا تقتصر على النمو الاقتصادي، ولكنها تشمل كذلك جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية، وإن المعيار الحقيقي للتنمية هو رفاهية الإنسان. ولذلك، فإن منغوليا كانت من مقدمي قرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧ المتعلق بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية.

٥٦ - ورحبت ممثلة منغوليا بكون اللجان الإقليمية قد بدأت العمل بشكل فعال للتحضير للقمة. وقالت إن حكومة منغوليا توافق تماماً على الاستراتيجية متعددة القطاعات حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها التي اعتمدتها العام الماضي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، لتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية لسكان الإقليم بفضل القضاء على الفقر، وتوزيع الموارد توزيعاً عادلاً، ومشاركة السكان. وإنها تعلق أهمية كبيرة على المؤتمرين الوزاريين اللذين ينبغي عقدهما في إقليم آسيا والمحيط الهادئ في ١٩٩٤ واللذين تنوي المشاركة الفعالة فيهما، وأحد المؤتمرين يتعلق بموضوع النساء والتنمية والثاني سيكون موجهاً الى تحضير مؤتمر القمة العالمي. وقالت إن حكومة منغوليا بموجب قرار اللجنة التحضيرية بأن يُدرج

(السيدة انكهتسييتسيج، منغوليا)

في جملة التحضيرات لمؤتمر القمة، إنشاء لجان وطنية في كل بلد يشترك فيها ممثلون لأجهزة رسمية وهيئات غير حكومية.

٥٧ - وقالت إن التحول إلى اقتصاد السوق لا يجري دون مشاكل اجتماعية خطيرة تكون الجماعات المستضعفة، وبصفة خاصة المعوقون، أول الذين يعانون منها. وإذا كان صحيحا أن المسؤولية عن وضع وتنفيذ برامج لصالح المعوقين تقع، في المقام الأول، على عاتق السلطات الوطنية، فإن منغوليا تظل بحاجة إلى المشورة والمساعدة التقنية من مجتمع المانحين، الذي تحرص على التعاون معه بغية تحسين ظروف حياة المعوقين من سكانها.

٥٨ - واختتمت كلمتها قائلة إن منغوليا تؤيد بشكل كامل القواعد بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين. وأعربت عن أملها في أن الحماسة التي حققت خلال عقد الأمم المتحدة للمعوقين ستبقى وستؤدي إلى أعمال محددة تهدف إلى خلق مجتمع يكون فيه لكل فرد مكانه.

٥٩ - السيد فرهادي (أفغانستان): قال إن وفد بلده يرحب بالعمل الذي أنجزته اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأضاف أن الوفد الأفغاني يلاحظ بارتياح أن المنظمات غير الحكومية تشترك في هذه التحضيرات، وهذا أمر مشجع بصفة خاصة. وفي الواقع، في العديد من الحالات، تكون المنظمات غير الحكومية على علم جيد بالحالة في البلدان النامية. وفي كثير من الأحيان، تكون هذه المنظمات هي الخبرة الحقيقية في الموضوع، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بأقل البلدان نموا. وفيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي، قال السيد فرهادي إنه يأمل أن يتم وضع آلية لضمان المتابعة بشكل فعال. فلا ينبغي، في الواقع، أن تنتهي قمة كوبنهاغن بإعلان معد للبقاء حبرا على ورق.

٦٠ - وبالإشارة إلى القواعد بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، قال ممثل أفغانستان إنه يرى، أن هذه القواعد لا تعكس بشكل حقيقي حجم المشاكل التي تواجه في هذا المجال، وبصفة خاصة، في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، فإن وفد أفغانستان ينوي أن يقترح في وقت مناسب بعض التعديلات.

٦١ - ومضى قائلاً إنه حسب تصريحات الوفود التي أشارت إلى عقد الأمم المتحدة للمعوقين، الذي ابتداءً في ١٩٨٢، لم يحصل أي تقدم حقيقي خلال هذا العقد. وقال ممثل أفغانستان إنه لا يشارك في هذا الرأي. فإن ما حصل خلال هذا العقد، وما هو للأسف سلبي جدا، إنما هو إزياد عدد المعوقين في العالم، وبصفة خاصة، في أفغانستان. ففي هذا البلد، أدى القصف الجوي والألغام ضد الأشخاص إلى خلق حالة أسوأ كثيرا من الحالة التي عرفتها بلدان كثيرة في أوروبا في نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي أفغانستان، إن الألغام

(السيد فرهادي، أفغانستان)

التي لم تنفجر بعد، وهي قنابل موقوتة حقيقية، هي مكائن لصنع مشوهين ومعوقين. ومما يزيد من خطورة هذه الحالة، أن الخدمات الصحية في أفغانستان غير موجودة عمليا، وإن الأشخاص الذين يعانون من إعاقة يعيشون في الفقر المدقع لأن القرى قد قُصفت بالقنابل، ولأن تهديم البيئة العائلية يحرم هؤلاء الأشخاص من مصدرهم الطبيعي للرعاية. ورغم أن النزاع قد انتهى، فإن إعادة البناء صعبة جدا. ويمكن وصف الحالة بالكارثة ليس فقط من الجانبين الطبيعي والايكولوجي، ولكن أيضا من وجهة النظر النفسية. وإن النساء، بصفة خاصة، اللواتي فقدن أولادهن أو أزواجهن ويشعرن بأنهن معوقات نفسيا. فإن الأطفال المعوقين من جهتهم هم بحاجة إلى اهتمام خاص.

٦٢ - ولاحظ ممثل أفغانستان أنه، عند اعتماد صكوك تتعلق بحقوق الطفل أو المعوقين، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الحاجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وقال إنه أصبحت تنتمي إلى هذه المجموعة بلدان مثل كمبوديا وأنغولا وأفغانستان، التي دمرتها نزاعات. وبالمثل، فإن أي برنامج من أجل التنمية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الرعاية التي ينبغي تقديمها إلى الأشخاص الذين أصبحوا معوقين نتيجة انفجار الألغام. وقال السيد فرهادي إنه يشعر، بشكل عام، بأن البلدان المتقدمة النمو تجهل تماما ما يجري في بلدان مثل أفغانستان. كما إنه يشعر بأن القواعد التي توضع في الهيئات الدولية - وهو يفكر بشكل خاص في القواعد بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين - تتعلق بالبلدان المتقدمة النمو أكثر من تعلقها ببلدان مثل أفغانستان أو كمبوديا. وقال إن أي مشروع قرار خاص بهذه المسألة يجب أن يذكر المساعدة المالية التي ينبغي تقديمها إلى أقل البلدان نموا. التي يجب أن تفي بالحاجات الهائلة لعدد كبير من المعوقين.

٦٣ - ومضى قائلا إنه في جلسة سابقة للجنة، استمع ممثل أفغانستان باهتمام للملاحظة التي أبدتها ممثل الدانمرك، السيد كالاج، الذي قال إن البلدان المانحة مستعدة لتقديم مساعدة لصالح المعوقين، ولكن هذا العرض لم يلق أي استجابة. وأكد السيد فرهادي للسيد كالاج أن بلده، سيكون سعيدا جدا بالاستفادة من مساعدة كهذه.

٦٤ - السيدة فيرتيكليجيل (تركيا)، وجهت الانتباه إلى المشاكل الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الدولي، فأكدت الارتباط الموجود بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، من جهة، وكذلك بين التنمية والسلام والأمن، من جهة ثانية. وقالت إن استمرار عدم التوازن الاقتصادي والتخلف الاجتماعي يمكن أن يخلق توترات سياسية تهدد السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، من الضروري إنشاء آليات مناسبة والبدء في اتخاذ إجراءات فعالة بهدف مواجهة التحديات التي تطرح خلال نهاية القرن العشرين هذه، فيما يتعلق بالفقر والبطالة وعدم المساواة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

(السيدة فيرتيكليلجيل، تركيا)

٦٥ - وقالت إن النمو الاقتصادي لا يمكنه مع ذلك أن يضمن وحده تنمية مستدامة فينبغي تعزيزه باستراتيجيات، وسياسات وقواعد تشجع الاندماج الاجتماعي، وبصفة خاصة، اندماج الجماعات المستضعفة. وفي هذا السياق، يرحب وفد تركيا بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي يكرر الوفد مساندته له، ويعلن اقتناعه بأن مؤتمر القمة سيعطي التنمية الاجتماعية حيوية جديدة.

٦٦ - وقالت في هذا الصدد، إن وفد تركيا يرغب في أن يؤدي مؤتمر القمة إلى أعمال محددة تسمح بعكس الاتجاهات السلبية الحالية وبردم الهوة التي تكبر أكثر فأكثر بين الأغنياء والفقراء. وأكدت المتحدثة إنه يلزم الكثير من الخيال والجرأة للتوصل إلى قرارات تكون على مستوى التطلعات التي توجد لها المواضيع الثلاثة المحددة للقمة، وهي تعزيز الترابط الاجتماعي، وتخفيف حدة الفقر وخلق عمالة منتجة. وقالت إن تركيا مصممة على المساهمة الفعالة في نجاح المرحلة التحضيرية وكذلك في نجاح مؤتمر القمة.

٦٧ - وأكدت المتحدثة من جهة ثانية أن من المناسب إنشاء صندوق استئماني لمؤتمر القمة العالمي، من شأنه تسهيل عقد مؤتمر القمة ومشاركة أقل البلدان نموا في نفس الوقت.

٦٨ - وقالت إن تركيا، بصفتها بلدا في مرحلة التطور من الناحية الاجتماعية، تعمل جاهدة لاتخاذ تدابير تسمح بتحسين نوعية حياة سكانها، وذلك بأن تضمن لهم تكافؤ الفرص في الترقية، والعمالة والحصول على الخدمات الصحية. وهي تعمل، في هذا الصدد، على تعبئة الموارد اللازمة لنمو مستدام ورشيد على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وقالت إن السلطات التركية تمنح مكانة كبيرة للترابط الاجتماعي، وتوجه جهودها بصفة خاصة نحو الأسرة باعتبارها وحدة أساسية للمجتمع، ونحو الشباب، والمسنين والنساء. وقد تم أيضا وضع سياسات وبرامج لإدماج المعوقين في المجتمع.

٦٩ - ومضت قائلة إن تركيا، وفقا لسياستها الاجتماعية، تساند جميع برامج العمل التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة بهدف تعزيز الاندماج الاجتماعي للمجموعات المستضعفة. وفي هذا الصدد، ترحب بالاحتفال قريبا بالسنة الدولية للأسرة. كما ترحب بمبادرات مثل خطة العمل الدولية للشيوخوخة، ومشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، ومشروع القواعد بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، والاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر.

٧٠ - وقالت إن وفد تركيا يعتبر أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد هذا العام في فيينا، والاحتفال بالسنة الدولية للأسرة وعقد المؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية المقرر في ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المزمع عقدهما في ١٩٩٥ تشكل

(السيدة فيرتيكليلجيل، تركيا)

تظاهرات هامة تسمح باستمرار إنطلاقة التضامن الدائم والوصول إلى الأهداف التي حددها المجتمع الدولي في مجال التنمية الاجتماعية.

٧١ - السيدة راؤولينا (مدغشقر): لاحظت أن الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها قسم كبير من العالم لها تكلفة اجتماعية وإنسانية باهظة، ولهذا السبب، فإن المسائل الرئيسية التي سيُنظر فيها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وهي مكافحة الاستبعاد بجميع أشكاله ومكافحة الفقر ومكافحة البطالة والعمالة الناقصة تعد وثيقة الصلة بالموضوع بوجه خاص. وأعربت عن ارتياح الوفد الملغاشي لما حققته اللجنة التحضيرية من تقدم في أعمالها.

٧٢ - وقالت إنه رغم حدوث انتعاشة ديمقراطية وتوجه نحو الاقتصاد السوقي، تعاني مدغشقر من أزمة اقتصادية واجتماعية إلا أن البلد قد أقبل بنشاط على مكافحة الفقر في عمل يرمي الى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين. وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى مشروع الأمن الغذائي للتغذية الموسعة النموذجي الذي وضع موضع التنفيذ في منطقتين محرومتين في وسط البلد وجنوبه والذي يستفيد منه ما يزيد على مليوني نسمة. وهذا المشروع الرامي الى تحسين تغذية الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الى ارساء أسس استراتيجية وطنية حقيقية للأمن الغذائي فضلا عن سعيه لتوفير فرص عمالة لأشد الناس فقرا. وهو ثمرة تعاون بين الحكومة الملغاشية والبنك الدولي واليابان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات غير الحكومية. وستقوم الجهات الممولة لهذا المشروع بتقييم نتائجه ورصدها بصفة دورية.

٧٣ - وقالت إن مدغشقر التي تعاني من الفقر والأمية والتي فاتها الركب في مجال الصحة وتواجه مشكلة الدين الخارجي الخطيرة، هي مع ذلك غنية بالموارد الطبيعية وبسكانها فضلا عن صداقة دول أخرى والمجتمع الدولي. ذلك أن التعاون والتضامن أمران لا غنى عنهما في عالم مترابط.

٧٤ - وأضافت قائلة إن مفهوم التنمية الاجتماعية يقوم على الفكرة الجوهرية التي مفادها أن أمن البلدان يقاس كذلك بدرجة تنميتها الاقتصادية وبمدى ما أحرزته من تقدم نحو تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها. وأن التنمية الاجتماعية ترمي كذلك الى "إضفاء الطابع الإنساني" على منطق السوق بتركيز التنمية الاقتصادية على الإنسان. وإنها تبين ضرورة التضامن فيما بين بلدان الجنوب، التي تشكو من نفس النكبات الاقتصادية، وفيما بين بلدان الجنوب النامية وبلدان الشمال الغنية التي تمر هي ذاتها بفترة انحسار اقتصادي. فمكافحة البؤس والاستبعاد والبطالة بتضافر الجهود تتفق مع مزيد من الحاجة الى الانصاف في العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية وكذلك في ظروف الناس المعيشية.

(السيدة راؤولينا، مدغشقر)

٧٥ - وقالت إن الوفد الملغاشي يعتبر أن المسائل التي ستناقش في مؤتمر القمة العالمي وما تنطوي عليه من اعتبارات ستوضع على محك تتسم بأهمية أساسية وتستحق على الأقل أن تنال من المجتمع الدولي إجابة أولية؛ وأضافت أنها تأمل أخيرا ألا تؤدي المقتضيات الدائمة اللاحاح للأحداث الراهنة حجب تلك المسائل.

٧٦ - تولت السيدة همامي (اليمن) نائبة الرئيس رئاسة الجلسة.

٧٧ - السيدة امبمبي (أنغولا): قالت إنه إذا كان ثمة قارة تثير حالتها في مجال التنمية البشرية والاجتماعية القلق بوجه خاص، فهي القارة الأفريقية. فقد تواصل هبوط الانتاجية في افريقيا في المتوسط بنسبة ١,٥ في المائة في السنة، في الوقت الذي زادت فيه الانتاجية بنسبة ١,٢ في المائة في البلدان الغربية. وقد ترتب على ذلك تزايد إملاق السكان الذين يعيش أكثر من نصفهم تحت عتبة الفقر. كما تدهورت الحالة بشكل خاص على الصعيد الاجتماعي، ولاسيما في مجالات التعليم والتغذية والصحة والسكن. ويبلغ معدل وفيات الرضع في افريقيا عشرة أضعاف معدله في البلدان المصنعة. وقد أصبح الافريقي العادي اليوم أفقر مما كان في عام ١٩٨١. وتزيد نسبة الأميين من الكبار في افريقيا على ٦٠ في المائة. وتأتي الكوارث الطبيعية ونقص الهياكل الاقتصادية علاوة على النزاعات التي تسببت بتحويل ٦ ملايين شخص الى لاجئين و ١٢ مليون شخص الى مشردين - معظمهم من النساء والأطفال - لتزيد من خطورة الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية التي تمر بها المنطقة.

٧٨ - ومضت تقول إن السيد اسفواتي اراتشي، رئيس قسم تحليل التنمية، قد ذكر أنغولا، في كلمته الاستهلالية، ضمن البلدان الأفريقية التي لم تف بالتزاماتها في المجال الاجتماعي. وأن الوفد الأنغولي يعتبر هذا البيان مؤسفا للغاية. فما من أحد يجهل أن التنمية الاجتماعية لا وجود لها إلا في كنف السلم والأمن. وكما يعلم الجميع، فإن أنغولا تخوض حربا ضحاياها الرئيسية من النساء والشيوخ والأطفال. وقد هلك ما يزيد على ١٢٠ ٠٠٠ شخص منذ أن عمد الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ الى استئناف المعارك. ويمكن للمرء أن يتساءل إن كانت ثمة هناك حكومة بإمكانها التدخل في المجال الاجتماعي في مثل هذه الظروف.

٧٩ - وأضافت قائلة إن الوفد الأنغولي يولي أهمية كبيرة للمؤتمرات الدولية المزمع عقدها في السنوات القادمة، ولاسيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي تكرمت الحكومة الدانمركية باستضافته. وذكرت ممثلة أنغولا في هذا الصدد بأن كل فلسفة مؤتمر القمة موجودة أصلا في ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة في

(السيدة امبمبي، أنغولا)

المادة ٥٥ منه التي تنص على ضرورة أن تشجع الدول على جملة أمور منها "تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي".

٨٠ - السيد أوجها (نيبال): أكد على ضرورة انتهاج نهج عالمي لمعالجة المشاكل الاجتماعية، نظرا للعلاقات الوثيقة القائمة بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسكانية للتنمية. وأعرب عن ارتياحه لأن الإنسان والأسرة هما محط تركيز جميع الاستراتيجيات الإنمائية التي تضعها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٨١ - وقال إن وفد نيبال يوافق على المواضيع ذات الأولوية التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٩٢/٤٧ المتعلق بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية. فوفقا لهذا القرار، ينبغي إيلاء اهتمام خاص أثناء مؤتمر القمة لاحتياجات أقل البلدان نموا التي تكافح الفقر والبطالة وكذلك تدهور الهياكل الاجتماعية والبيئة. وإن نيبال التي هي أحد هذه البلدان ترحب بهذه المبادرة.

٨٢ - وأضاف قائلا إنه نظرا لتطور الحالة في العالم منذ نهاية عقد الثمانينات، هذا التطور الذي تميز بتفاقم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر والأمراض والبطالة والامية تبدو المسائل الرئيسية الثلاث التي ستمحور حولها مناقشات مؤتمر القمة العالمي، وهي زيادة الاندماج الاجتماعي، ولاسيما للفئات الأكثر حرمانا والتخفيف من حدة الفقر والحد منه وتوسيع نطاق العمالة المنتجة وثيقة الصلة بالموضوع بوجه خاص. ويجدر، في هذا الصدد، تعزيز الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية لدى المجتمعات المحلية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في النهوض بالخدمات الاجتماعية.

٨٣ - وقال إن وفد نيبال يرحب بادراج فصل عن حقوق المعوقين في إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣، كما يرحب بدعوة الجمعية العامة الى اعتماد القواعد بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين. وأنه يعتزم أيضا أن يشارك بالفعل في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سينعقد في ١٩٩٤ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في ١٩٩٥ لأن هذين اللقاءين سيشكلان فرصة لتناول بعض المشاكل الاجتماعية الكبيرة. وشدد المتكلم على ضرورة وضع استراتيجية انمائية متكاملة وإنشاء آلية مناسبة على المستويين الوطني والدولي لتشجيع التعاون الدولي في هذا الميدان. وقال إنه يوافق على ما أدخل على الأمانة العامة للأمم المتحدة من تغييرات بشأن تنظيم الأنشطة المضطلع بها في القطاع الاجتماعي.

٨٤ - وقال إنه تم في نيبال، في إطار عملية تعزيز الديمقراطية التي أعيد احلالها في ١٩٩٠، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، اعتماد سياسات اجتماعية تمنح الأولوية لتوريد المياه الصالحة للشرب والرعاية

(السيد أوجها، نيبال)

الصحية والتعليم والتنمية الريفية. وأضاف أن جانباً كبيراً من الميزانية السنوية مخصص لتحسين الظروف المعيشية للفقراء في المناطق الريفية وللمشاركة الفعلية للمرأة في عملية التنمية. ونظراً للأهداف المتوخاة وهي الحرية السياسية وتحرير الاقتصاد والنهوض بالمناطق الريفية في المجال الاجتماعي، يجري التركيز على تعزيز الاندماج الاجتماعي والتخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص العمالة للشباب.

٨٥ - ومضى يقول إن حكومة نيبال تعكف حالياً على وضع مشاريع للاحتفال في ١٩٩٤ بالسنة الدولية للأسرة. وأن نيبال، بوصفها عضواً في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، تنفذ عدة برامج في القطاع الاجتماعي في إطار برنامج العمل المتكامل. ويحظى تعليم صغار الفتيات بالأولوية في الخطة الإنمائية السنوية الثامنة للبلاد.

٨٦ - وأضاف قائلاً إن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على وجود سياسات اقتصادية دولية أكثر تحراً وعلى الحوار بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهي تتطلب كذلك تفاهماً أفضل وتعاوناً أكبر على المستوى الدولي.

٨٧ - السيد الطائي (عمان): قال إن الأسرة هي الأساس الذي تقوم عليه عملية التنمية ورحب بالعناية التي يبديها المجتمع الدولي بالمسائل الاجتماعية والأسرية. ووجه الاهتمام إلى تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة المعنون "إنجازات الأمم" الذي صدر في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وورد فيه أن سلطنة عمان قد احتلت المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حفظ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والمرتبة الثانية عالمياً في نفس المجال.

٨٨ - وأضاف قائلاً إن بلاده تعطي أولوية في خططها الإنمائية لتهيئة الشباب لتمكينهم من المساهمة بدور فعال في عملية التنمية وإقامة النظام العالمي الجديد مطبقة بذلك ما تنادي به الأمم المتحدة من مبادئ في هذا المجال.

٨٩ - ومضى يقول إن عمان تولي أيضاً أهمية بالغة لفئة المسنين حرصاً منها على تطبيق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والمبادئ التي تقوم عليها الحضارة العربية التي تحض على احترام المسنين الذين ترعاهم أسرهم ومجتمعهم تقديراً لهم على كفاءاتهم وعملهم طوال سنين العمر. وإذ تعي الحكومة العمانية ضرورة تمكين المسنين من العيش الكريم بعد قيامهم بدورهم في خدمة مجتمعهم، فإنها لا تدخر جهداً في تلبية احتياجاتهم المادية والنفسية بفضل نظام الضمان الاجتماعي الذي يهدف إلى تحسين أوضاعهم المعيشية وتحقيق التوزيع العادل لثمار التنمية على جميع السكان.

(السيد الطائي، عمان)

٩٠ - واستطرد يقول إن الإنسان هو الغاية الأولى للتنمية. وينبغي الاهتمام بفئات المعوقين وتأهيلها بغية اشراكها في عملية التنمية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عمان أطلقت برامج الارشاد والتدريب وتوفير فرص العمل لهم، وأن التشريعات العمانية تتضمن تخصيص نسب لتوظيف المعوقين وأن القطاعات الحكومية المختصة حريصة على تمكينهم من المشاركة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية، وأن مظلة الضمان الاجتماعي تشمل المعوقين الذين لم يتم تأهيلهم مهنياً أو الذين أصيبوا بعجز كلي يقعدهم عن العمل.

٩١ - السيدة العلوي (البحرين): قالت إن العمل الاجتماعي يعد بمثابة أداة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية. وفي هذا السياق، جاءت الخطة الاجتماعية والاقتصادية التي انتهجتها دولة البحرين مرتكزة على مجموعة من المبادئ الأساسية مثل أهمية التكامل والترابط بين كافة القطاعات المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد اتسمت تلك الخطط بالشمولية وقد شملت بخاصة فئات الشباب والمعوقين والمسنين.

٩٢ - ومضت تقول إن البحرين تولي عناية خاصة بالمسنين انطلاقاً من قاعدة أساسية جوهرها أن المسن قد أعطى وبذل الكثير من جهده ووقته وشارك في إرساء الأسس والقواعد التي يقوم عليها المجتمع الذي يتعين عليه بالتالي أن يحيطهم بأكبر قدر من العناية والعمل على معالجة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم وفقاً لتعاليم الدين الاسلامي الحنيف ومبادئه الانسانية النبيلة.

٩٣ - وأضافت قائلة إن اعلان الجمعية العامة سنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة فرصة مناسبة لزيادة الوعي بقضايا الأسرة. وتولي البحرين عناية خاصة بالأسرة التي تشكل الخلية الأولى للمجتمع وهي تطبق في هذا الصدد أحكام الشريعة التي تنظم جميع جوانب الحياة الأسرية. كما أن البحرين لا تدخر جهداً لتأمين حماية الأسرة من عوامل الضعف والتفكك لتمكينها من المساهمة في بناء المجتمع وتنميته لتكون قادرة على توفير الاستقرار والأمن الاقتصادي والاجتماعي لأبنائها.

٩٤ - وأضافت قائلة إن اعتماد الجمعية العامة للقرار ٩٢/٤٧ الداعي إلى عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية في أوائل عام ١٩٩٥ ينم عن اهتمام العالم وشواغله في هذا المجال. ويحدو البحرين أمل كبير في أن يتوصل مؤتمر القمة إلى اتفاق بشأن تحقيق الأهداف الواردة في المادة ٥٥ من الميثاق.

٩٥ - تولى السيد كوكان (سلوفاكيا) رئاسة الجلسة من جديد.

٩٦ - السيدة أولزوسكي (ممثلة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (اليونسكو): قالت إن مناقشات اللجنة الثالثة تنم عن وجود وعي عام بتفاقم المشاكل الاجتماعية في جميع أنحاء العالم وضرورة إعادة التفكير بشأن التنمية التي ينبغي أن تصبح، على غرار ما أشار إليه المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، السيد فيديريكو مايور، كفاحا عالميا ضد جميع أشكال الاستبعاد - بدءا بالفقر - وذلك بفضل تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمالة المنتجة.

٩٧ - ومضت تقول إن المجتمع الدولي، بوضعه المواضيع الرئيسية الثلاثة المتمثلة في التماسك الاجتماعي والفقر والعمالة، في قلب مناقشات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، قد سلم بأهمية وضع استراتيجية تراعي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية وتجعل الإنسان غاية التنمية. وقد تبين في هذا الصدد، من المناقشة الرفيعة المستوى التي دارت مؤخرا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن هناك تقاربا كبيرا في وجهات النظر فيما يتعلق بتحليل الحالة العالمية الراهنة؛ وتم التوصل الى توافق آراء بشأن ضرورة أن تعطي جميع البلدان اتجاها جديدا لسياساتها الاجتماعية.

٩٨ - وقال إن ثمة مسألة تُطرح وهي ما إذا كان بإمكان منظومة الأمم المتحدة المساهمة في وضع نهج متكامل لهذه السياسات والتوصل الى توافق آراء في هذا الشأن دون المساس بالامتيازات الخاصة بالبلدان.

٩٩ - وقالت إن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تعتزم المساهمة في أهداف مؤتمر القمة العالمي وفي تحسين تحليل السياسات الاجتماعية والقيام في صلب منظومة الأمم المتحدة بوضع إطار نظري ومنهجي موحد في هذا الميدان. وستكون نتيجة أعمال اللجنتين الرفيعتي المستوى - أي اللجنة الدولية المعنية بالتعليم في القرن الحادي والعشرين التي يترأسها السيد جاك ديلور، واللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية التي يترأسها السيد خافيير بيريز دي كويلار، إحدى مساهمات اليونسكو في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة والأنشطة التي سيتمخض عنها هذا المؤتمر. وقد حددت اللجنة المعنية بالتعليم لنفسها الهدف المتمثل في أن تنشر بين أفراد المجتمعات العصرية قيما مثل التسامح واحترام وتفهم الفروق الثقافية باعتبارها قيما لا غنى عنها لبناء عالم أكثر عدلا وتحقيق التماسك الاجتماعي. كما تعتني هذه اللجنة بمشاكل التهميش ومشاركة الأفراد والمجموعات في مجتمع يقوم على التعددية يكون العمل فيه عنصرا في حياة كل شخص تتراجع أهميته باطراد. أما اللجنة المعنية بالثقافة، بأوسع معنى الكلمة، فهي تنظر الى الثقافة من حيث أنها إحدى الوسائل الرئيسية للتنمية وغايتها في آن واحد. وبما أن الثقافة أصبحت شرطا أوليا للسلم والأمن، فإن اللجنة مكلفة بمهمة لم يسبق لها مثيل وذات بعد كبير، ألا وهي القيام بدراسة شاملة ومنسقة على الصعيد العالمي تتناول الصلات القائمة بين الثقافة والتنمية.

١٠٠ - ومضت تقول إن برنامج اليونسكو لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ المقبلة يشمل مشاريع أخرى ترمي الى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال التنمية الاجتماعية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى برنامج

(السيدة أولزوسكي)

إدارة التحولات الاجتماعية المنتظر أن يوافق عليه المؤتمر العام لليونسكو المنعقد حاليا في باريس. وستتيح نتائج الأبحاث المجراة في إطار هذا البرنامج للمسؤولين معلومات أساسية لاتخاذ القرارات.

١٠١ - وأضافت قائلة إن برنامج فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، يتضمن كذلك مشروعا آخر متعدد الاختصاصات للتعاون فيما بين المؤسسات عنوانه "تسخير التعليم والإعلام في مجالي البيئة والسكان من أجل التنمية البشرية"، وهو مشروع يكمل الأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع "توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" الذي تنفذه اليونسكو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتعتبر اليونسكو أن الهدف المنشود من هذين المشروعين هو شرط أولي لتحقيق تنمية مستدامة وعادلة ومركزة على الإنسان وكذلك لاحتلال سلم مبني على حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية.

١٠٢ - وقالت إن برامج اليونسكو للتعليم موضوعة على نحو يكفل تكافؤ الفرص للمعوقين، وهذه مسألة أخرى كانت محط تركيز مناقشات اللجنة عشية اعتماد قواعد في هذا الميدان. وستحتفل اليونسكو أيضا في باريس بيوم ٣ كانون الأول/ديسمبر الذي أعلنته الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين يوما دوليا للمعوقين. كما ستحتفل اليونسكو بالسنة الدولية للأسرة التي ساهمت في إعدادها.

١٠٣ - وقالت فيما يتعلق بمسائل من قبيل العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني، وحالات التهميش في المناطق الحضرية وإدماج الفئات المهمشة في المجتمع، والاتجاهات السكانية وأنواع الهجرة، إن اليونسكو تولي في مجال اختصاصها، اهتماما خاصا للمشاكل المحددة المتعلقة بمشاركة الشباب والنساء في عملية التنمية. كما أن الأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، أنشطة مرتبطة كذلك بالتنمية باعتبار أن هذه المفاهيم الثلاثة مفاهيم مترابطة ببعضها البعض. وأخيرا، تساهم العلوم والاتصالات في نقل المعلومات والتكنولوجيا، وفي تعزيز القدرات الوطنية وفي غير ذلك من الجوانب الهامة للتنمية المستدامة للإنسان.

١٠٤ - وأخيرا، وجهت ممثلة اليونسكو اهتمام أعضاء اللجنة الثالثة الى مذكرة إعلامية توجد تحت تصرفهم وقالت إن هذه المذكرة تتضمن الأنشطة التي تعتزم منظمها القيام بها في إطار التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي ولا سيما في مجال الإعلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠